جامعة المدينة العالمية
Al-Madinah International University

مجلة الرّاسخون
ARRASIKHUN JOURNAL

ARRASIKHUN JOURNAL

PEER-REVIEWED INTERNATIONAL JOURNAL

مجلّة الرّاسخون

مجلّة عالميّة محكّمة

ISSN: 2462-2508
volume7, Issue1, march 2021
الإصدار السابع، العدد الأول، مارس 2021

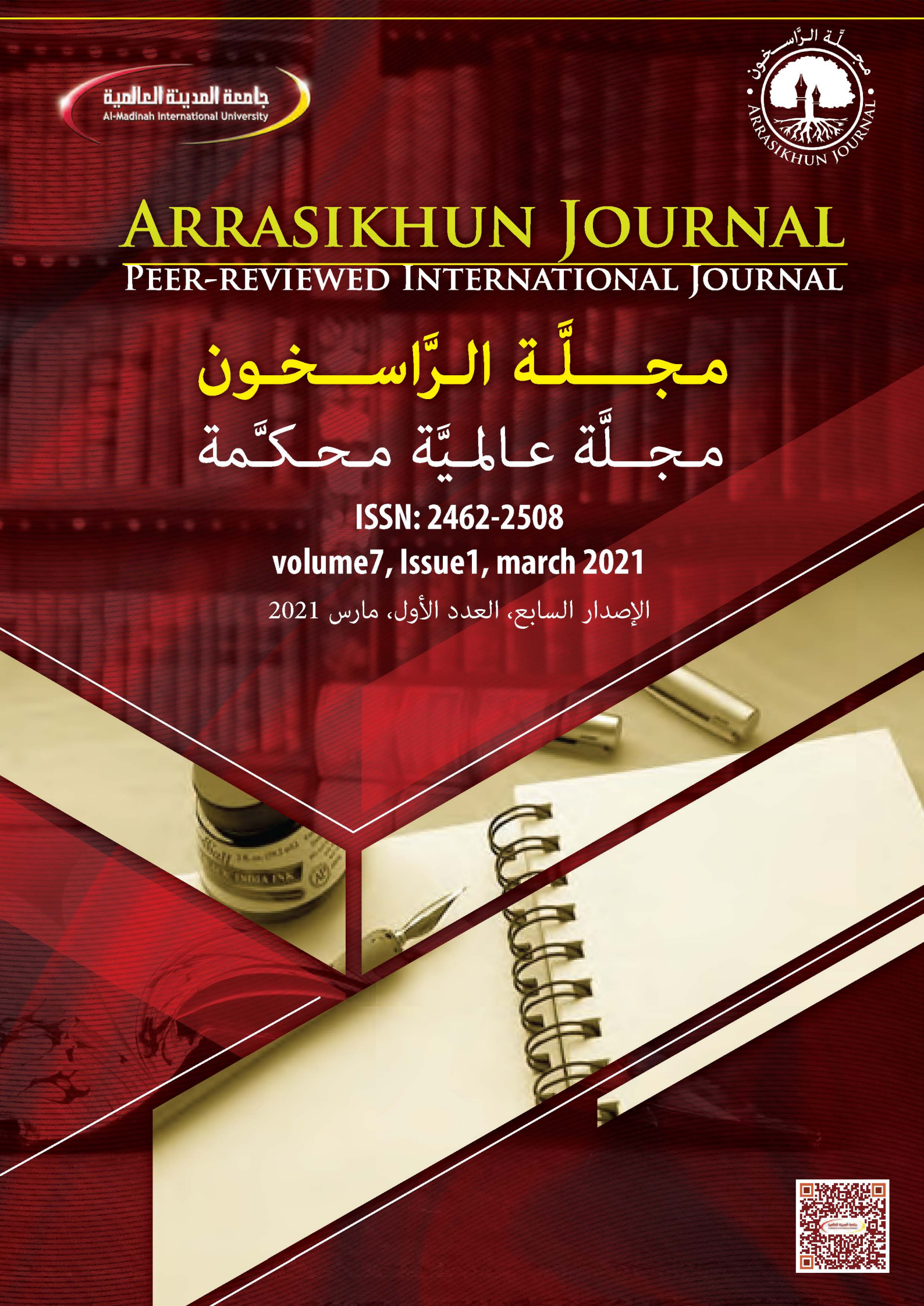

مجلة الراسخـــون

مجلة عالمية محكمة

ISSN:2462-2508

أبحاث الإصدار السابع، العدد الأول، مارس 2021

أولًا: الدراسات الإسلامية

البحث	صفحة
1. تولية المرأة القضاء بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري (دراسة مقارنة)	35_1
2. دلالة العام على الصورة غير المقصودة (تأصيلا وتطبيقًا)	70_35
3. نجم الدين ابن قاضي عجلون (ت876هـ) حياته وآثاره	97_71
4. عقيدة الاختيار والتفضيل الإلهي عند اليهود (دراسة تحليلية)	128_98

ثانيًا: الدراسات اللُغويَة

البحث	صفحة
1. الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته عند ابن الحاجب في أمالي ابن الحاجب	148_129
2. الفعل المضارع المبني في ديوان المفضليات	166_149
3. العلة والتعليل النحوي عند ابن عدلان في كتاب: ((الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب))	189_167
4. أثر ظاهرتي الترادف والمشترك اللفظي في دلالة الحديث النبوي الشريف (دراسة تحليلية دلالية)	210_190
5. الدليسكسيا ((العسر القرائي)) بين صعوبات التعلم- إشكالية البحث والعلاج (دراسة وصفية / تطبيقية)	232_211

ثالثًا: الدراسات التربوية

البحث	صفحة
1. أبرز المظاهر الدالة على عودة التربية إلى الوسط الاجتماعي (دراسة تحليلية نقدية)	266_233

أعضاء هيئة تحرير المجلة:

رئيس المجلة: الأستاذ المشارك الدكتور/ فضلان محمد عثمان

نائب رئيس المجلة: الأستاذ المشارك الدكتور/ الطيب مبروكي

مدير هيئة التحرير: الأستاذ المساعد الدكتور/ عبد الله يوسف

نائب مدير هيئة التحرير: الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد صلاح الدين أحمد

سكرتيرة المجلة: الأستاذة/ رنا سالم

محكمو أبحاث العدد (حسب الترتيب الأبجدي):

- الأستاذ المشارك الدكتور/ أحمد علي عبد العاطي.
- الأستاذ المشارك الدكتورة/ أمل محمود علي
- الأستاذ المشارك الدكتورة/ إيمان محمد مبروك قطب.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ حساني محمد نور.
- الأستاذ الدكتور/ خالد حمدي عبد الكريم.
- الأستاذ المساعد الدكتور/ سامي سمير عبد القوي.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ صلاح عبد التواب سعداوي.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد الكريم أحمد مغاوري
- الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد الله رمضان خلف مرسي.
- الأستاذ المساعد الدكتور/ عبد الله يوسف.
- الأستاذ الدكتور/ عبد الناصر خضر ميلاد.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد الواسع إسحاق ناصر الدين.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ عمر محمد دين.
- الأستاذ المساعد الدكتور/ محمد إبراهيم محمد بخيت.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد أحمد عبد المطلب عزب.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد شحاتة عبد الحميد الشرقاوي.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب.
- الأستاذ المساعد الدكتور/ محمد عبد الله عباس الشال.
- الأستاذ المساعد الدكتور/ محمد مصطفى أحمد شعيب.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ ياسر عبد الحميد النجار.

Arrasikhun Journal, Volume 7, Issue 1, March 2021

ISSN: 2462-2508

الفعل المضارع المبنيّ في ديوان المفضليات

أمين محمد سليمان اخضير

دكتوراه اللغة العربية– كلية اللغات

جامعة المدينة العالمية – ماليزيا

Ameen.ikhdair@hotmail.com

د. محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب

أستاذ مشارك اللغة العربية– كلية اللغات

جامعة المدينة العالمية – ماليزيا

mohamed.salah@mediu.my

الملخص

يتناول هذا البحث الفعل المضارع المبني في ديوان المفضّليات، **وتكمن أهميّة هذه الدراسة** في كونها تعد محاولة لرصد الصورة الاستعمالية للفعل المضارع المبني؛ لأهداف تأصيلية وتعليمية، وكانت "المفضّليات" مادة للبحث؛ لأنها أقدم مجموعة شعرية عُرفت، وتمثل قصائدها المائة والثلاثون عيون الشعر العربي لفحول شعراء العربية كما ذكر العلماء والباحثون قديمهم وحديثهم. **أما مشكلة البحث** فيمكن صياغتها في السؤال التالي: ما مدى التباين بين صورة الفعل المضارع المبني في الكتب النحوية، وواقع استعماله في شعر المفضّليات؟ **و بناء على ذلك؛ فإنّ البحث يهدف** إلى الوقوف على الصورة الوصفيّة للفعل المضارع المبني وفق ما استقر عليه في مجموعة من المصادر النحوية المختلفة، ثم يسعى لرصد استعمالاته في الشعر العربي القديم ممثلا بشعر المفضّليات، ومن ثم المقابلة بين صورته الوصفيّة في الكتب النحويّة، وصورته التطبيقية في ديوان المفضّليات، وكل ذلك هدفه استكمال جهود الباحثين في مجال تأصيل القواعد النحوية.

الكلمات المفتاحية: المضارع المبنيّ، نون التوكيد، نون النسوة

ISSN: 2462-2508

Abstract

This research addresses the indeclinable present verb in the Al Mufadaliyat's (chosen preferences) collection of poems. The importance of this research lies in being an attempt to monitor the applied form of the constructed present tense. For rooting and learning purposes, Al Mufadaliyat poems were allocated as research material; since it is the oldest collection of poetry known, as well as its poems – amounted to hundred and thirty- represent the elites of Arabic poetry for the stallions of Arabic poets, as mentioned by old and recent scholars and researchers. The research problem is formulated in the following question: What is the variation between the images of the indeclinable present verb that is based in the grammatical books, as well as its uses in Al Mufadaliyat's collection of poems? Accordingly, the research aims to identify the descriptive image of the indeclinable present verb based on what has been settled in a group of different grammatical sources. Moreover, it seeks to monitor its uses in the ancient Arabic poetry represented in Al Mufadaliyat's collection of poems. Furthermore, the research seeks to compare between his descriptive image in the grammatical books with his applied image in Al Mufadaliyat's collection of poems, as an attempt to complement the researchers' efforts in the field of rooting the grammar structures so as to facilitate studying them by students as well as contributing in setting a clear conception of an important topic relevant to Arabic grammar.

Key words: the indeclinable present verb**;** corroborative (Assertive) letter Nun; feminizing letter Nun

ISSN: 2462-2508

المقدمة

تتجلّى أهميّة الدّراســـة في أنّها مُحاوَلَة للموازنة بين الصـــورة النظريّة لهذا الفعل في كتب النحو وصـورته في الاسـتعمال، وتُعد هذه الدراسة استكمالاً لجهود الباحثين في الدراسات النحويّة التطبيقيّة التي تعتمد الشعر العربي الأصيل مادة لها، وتنبعُ أهميّة هذه الدراسة أيضاً من كونها أفادت من المناهج اللغويّة الحديثة، واتخذتها أدوات منهجية لـدراســـة تراثنا النحوي العظيم.

ومن هنا فإنّ الدراسة ستحاول ما أمكن -إن شاء الله تعالى- أن تحقق الأهداف التي ترمي إليها، وهي:

- إعطاء صورة عن الفعل المضارع المبني في واقع استعماله في شعر المفضليّات.
- رفد المكتبة العربية بدراسة تطبيقية.
- محاولة تحديد قواعد الفعل المضـــارع المبني الأكثر دورانا في الاستعمال لتسهيل دراسته.
- ترسـيخ المنهجين: الوصـفي، والإحصـائي في دراسـة النصوص الأصيلة التي بُنيت عليها القواعد النحويّة.

وقد انتظم البحث في:

تمهيد: وفيه تعريف بالفعل المضارع المبنيّ

المبحث الأول: الفعل المضارع المبني لاتصاله بنون التوكيد.

المبحث الثاني: الفعل المضارع المبني لاتصاله بنون النسوة.

الخاتمة

قائمة المصادر والمراجع

والله أسأل التوفيق والسداد

التمهيد: الفعل المضارع المَبنيّ:

هو الفعل المضـارع المتصـل بنون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة أو نون النسـوة اتصـالاً مباشـرًا. ويبنى المضـارع المتصـل بنوني التوكيد الثقيلة والخفيفة على الفتح؛ وعند إسـناده إلى نون النسـوة يبنى على السـكون. والأصـل في الفعل المضـارع الإعراب إلا أنه يبنى إذا دخل عليه طارئ كما تقدم في الحالتين السابقتين[1].

المبحث الأول:

الفعل المضارع المبني لاتصاله بنون التوكيد

يجد الباحث من خلال كتب النحو أن النحاة – رحمهم الله تعالى – يعرضون تحت هذا المبحث العديد من المسائل والتي سيحاول الباحث عرضها فيما يلي:

أولاً: نون التوكيد الثقيلة والخفيفة من حيث القوّة:

ذهب جمهور النحويين إلى أنّ نون التوكيد الثقيلة أقوى من النون الخفيفة، ومن ذلك ما أورده سـيبويه في كتابه نقلاً عن الخليل قوله[2]: "فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشد توكيدًا".

(1) الرفوع، عاطف، **الاحتجاج بشعر امرئ القيس في النحو العربي: دراسة نحوية تحليلية**، (عمّان، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2012)، ص 147.

(1) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون (القاهرة، مكتبة الخانجيّ، ط3، 1988م)، 3/509.

ISSN: 2462-2508

وقد أشار ابن جني إلى ذلك بقوله[1]: "فالثقيلة أشد توكيدًا من الخفيفة ويقول الأنباري[2]: "وكلتاهما لتأكيد الفعل وإخراجه عن الحال وإخلاصه للاستقبال، والثقيلة آكد في هذا المعنى من الخفيفة"، ويؤيد ابن يعيش([3])هذا الرأي بأنّ المشددة أبلغ في التأكيد من المخففة؛ لأنّ تكرار النون بمنزلة تكرار التأكيد. ويوضح الزركشي[4] طبيعة تأثير النون المشدّدة بقوله: "النون الشديدة وهي بمنزلة ذكر الفعل ثلاث مرات، وبالخفيفة فهي بمنزلة ذكره مرتين".

ثانياً: الأصالة في نوني التوكيد:

اختلف العلماء في أيهما أصل للأخرى فيرى البصريون أنّ نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة أصلان؛ لاختلاف بعض أحكامهما[5].

ورأي الكوفيين أنّ الخفيفة فرع من الثقيلة[6]، ويستدل على ذلك من قولهم: "إن الثقيلة أصل ومعناها التوكيد"[7]. ويخالف سيبويه[8] ذلك الرأي موضحاً أنّ كلا منهما أصل، وذلك بقوله: "اعلم أنّ كل شيء دخلته الخفيفة فقد تدخله الثقيلة،كما أنّ كل شيء تدخله الثقيلة تدخله الخفيفة".

(1) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان الموصليّ، **اللّمع في العربيّة**، تحقيق: فائز فارس، (الكويت، دار الكتب الثّقافيّة، د.ت، 1972م)، ص 198.

(2) أبو البركات الأنباريّ، كمال الدّين عبد الرّحمن بن محمّد الأنصاريّ، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين: البصريّين والكوفيّين**، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، (لبنان، المكتبة العصريّة، ط1، 2007)، 653/2.

(3) ابن يعيش، أبو البقاء موفّق الدّين يعيش بن عليّ بن يعيش بن أبي السّرايا محمّد بن عليّ الأسديّ الموصليّ، **شرح المفصل للزّمخشريّ**، تقديم: إميل بديع يعقوب (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 2001)، 37/9.

(4) الزّركشيّ، أبو عبد الله بدر الدّين محمّد بن عبد الله بن بهادر، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، (بيروت، دار الجيل، ط1، 1988)، 419/2.

(5) المراديّ، أبو محمّد بدر الدّين حسن بن قاسم بن عبد الله المصريّ المالكيّ، **الجنى الدّاني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدّين قباوة، ومحمّد نديم فاضل، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1992)، ص 141. الأزهريّ، زين الدّين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمّد الجرجاويّ المصريّ، ويُعرف بالوقّاد، **شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو**، ط1، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 2000)، 299/2. ابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ط1،1 /26. ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدّين محمّد بن عبد الله الطّائيّ الجيانيّ، **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: د. عبد الرّحمن السّيّد، ود. محمّد بدوي المختون، (د.م، هجر للطّباعة والنّشر والتّوزيع والإعلان، ط1، 1990)، 212/3.

(6) انظر: المبرّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، (القاهرة، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة، ط2، 1994)، 232/2. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف الشّيخ محمّد البقاعيّ (بيروت، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، د.ط، 1994م)، 4/ 85. المراديّ، **الجنى الدّاني في حروف المعاني**، ط1، ص 141. الأستراباذيّ، رضيّ الدّين محمّد بن الحسن النّحويّ، **شرح الرّضيّ على الكافية لابن الحاجب**، تحقيق: أ. د. يوسف حسن عمر، (ليبيا، جامعة قار يونس، د.ط، 1395هـ/1975م). 4 /493. الأزهري، **شرح التّصريح على التّوضيح**، ط1، 300/2. الصّبّان، أبو العرفان محمّد بن عليّ الشّافعيّ، **حاشية الصّبّان شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك ومعه شرح شواهد العينيّ**، (القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، د.ط، 1990)، 3/ 212.

(7) الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة، **حاشية الدسوقي**، (القاهرة، دار السلام، ط1، 2002). 2/ 2.

(8) سيبويه، **الكتاب**، ط2، 580/3.

ISSN: 2462-2508

واعتبر بعض النحاة الخفيفة أصلاً؛ لأنّ الثقيلة فيها زيادة في اللفظ والمعنى، والزيادة أمر عارض وطارئ، والخالي من الزيادة هو الأصل[1]. وعارض الأنباري رأي الكوفيين بأنّ الخفيفة فرع عن الثقيلة بقوله: "أما قولهم: إن الخفيفة مخففة من الثقيلة، قلنا: لا نسلّم، بل كل واحد منهما أصل في نفسه غير مأخوذ من صاحبه،.... وإن اشتركا في التوكيد، فهما متغايران في الحقيقة، والثقيلة آكد في المعنى من الخفيفة"[2].

ويُلاحظ بأنّ خلاف النحاة في هذا الشأن خلاف نظري، لا يظهر أثره في الاستعمال، ويظهر كذلك مقايستهم للأمور مقايسة منطقية، وهو ما يؤكد بلا ريب دقة علماء النحو – رحمهم الله تعالى – في النظر للمسائل، وبنائها على ما يقتضيه المنطق السليم للأشياء، إلا أن اختلافاتهم في مثل هذا السياق يمكن التجاوز عنها في كتب النحو التعليمي، ويبقى النظر في هذه المسائل للطلبة المتخصصين، وخصوصا في مجال الدراسات العليا، والباحثين في المجال النحوي.

ثالثاً: مواضع توكيد المضارع

تتفاوت صور توكيد المضارع وأحكام التوكيد ومواضعها؛ إذ توجد مواضع يتعين فيها تأكيد الفعل المضارع بالنون، ومواضع يكون فيها التوكيد قريبا من الوجوب، إلى جانب مواضع يقل فيها التوكيد أو يندر [3]. والمواضع هي:

أ. **الموضع الأول**: أن يكون توكيد الفعل المضارع بها واجبا وذكروا لذلك أربعة شروط:

1- الإثبات.

2- الاستقبال.

3- وقوع الفعل في جواب القسم.

4- عدم وجود فاصل بين الفعل والقسم[4].

فإذا انطبقت هذه الشروط وجب توكيد الفعل المضارع بالنون مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ۚ ﴾ (البقرة: 96) فإذا فقدنا شرطا من السابقة لا يجوز توكيده بالنون، كأن يكون الفعل المضارع منفيا كقوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ ٱلْهَٰلِكِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾ (يوسف: 85) فالفعل (تفتأ) منفي لا يؤكد، وتقديره تالله لا تفتأ.

اختلاف النحويين في وجوب التأكيد:

يرى النحاة البصريون أنّ توكيد الفعل المضارع الذي استوفى الشروط بالنون حكمه الوجوب؛ لذا يقول سيبويه[5]: "ومن مواضعها الفعل الذي لم يجب، الذي دخلته لام القسم،

(1) الأستراباذيّ، **شرح الرّضيّ على الكافية لابن الحاجب**، د.ط، 2/ 40.

(2) أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ط1، 2/ 653.

(3) انظر: المراديّ، **الجنى الدّاني في حروف المعاني**، ط1، 141. الصبّان، **حاشية الصبّان شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك**، د.ط، 312/3، سيبويه، **الكتاب**، ط3، 580/3.

(4) الأزهري، **شرح التّصريح على التّوضيح**، ط1، 2 / 300.

(5) سيبويه، **الكتاب**، ط3، 509/3.

ISSN: 2462-2508

فذلك لا تفارقه الخفيفة أو الثقيلة، لزمه ذلك كما لزمته اللام في القسم".

رأي نحاة الكوفة:

يرى الكوفيون أنّ اللام والنون يتعاقبان[1] فيقال: ليقومن وليقوم ويقوم وقد استدل الكوفيون على هذا الرأي بقول الشاعر:

وعَيْشُكِ يا سَلْمى لَأُوقِنُ إنَّني
لِما شِئْتِ مُسْتَحْلٍ ولَوْ أنَّهُ القَتْلُ[2]

والشاهد لأوقن حيث يجيز الكوفيون تعاقب لام التوكيد بعد النون.

ويُلاحظ في ديوان المفضّليات أنّ الفعل المضارع المبني قد جاء مُؤكدًا بنون التوكيد الثقيلة في سبعة عشر موضعا (انظر جدول رقم 1)، وجاء مُؤكدًا بنون التوكيد الخفيفة في ثمانية مواضع (انظر جدول رقم 2)، استوفى الفعل المضارع فيها وجوب التوكيد بالنون الثقيلة أو الخفيفة، وهو ما يؤكد ما ذهب إليه سيبويه والبصريون من وجوب تأكيد الفعل المضارع المستوفي للشروط السابقة.

ب. الموضع الثاني: أن يكون التوكيد قريباً من الواجب[3]

ويكون التوكيد بالنون قريبا من الواجب بعد(إما) الشرطية، والأصل في اللفظ (إن) تليها (ما) مفصولة، ولكنها مدغمة فإذا أضفت(إن) إلى (ما)، لزم الفعل النون الثقيلة أو الخفيفة[4]، وذهب إلى هذا الرأي جماعة كثيرة من النحاة[5] وعلى رأسهم سيبويه يرى في ذلك أنها قريبة من الواجب؛ حيث يقول: "ومن مواضعها حروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل ما للتوكيد؛ وذلك لأنهم شبهوا ما باللام التي في لتفعلن، لما وقع التوكيد قبل الفعل ألزموا النون آخره كما ألزموا هذه اللام وهذا يدل على أن توكيد الفعل المضارع بعد الطلب – الجزاء – قريب من الواجب، وقد يترك التوكيد بها نادر[6] ويقول سيبويه: "وإن شئت لم تقحم النون كما أنك إنشئت لم تجيء بها".[7]

وقد وافق الفراء رأي سيبويه وجماعة كبيرة من النحاة من أنها قريبة من الواجب؛ حيث قال: "ولا تكاد العرب تدخل

(1) الصّبّان، **حاشية الصّبّان شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك**، د.ط، 3/ 319.

(2) البيت من الطويل، انظر: هارون، عبد السلام، **معجم شواهد العربية**، ط3، (القاهرة، مكتبة الخانجي، ط3، 2002). ص361.

(3) ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، د.ط، 4/ 86. الصّبّان، **حاشية الصّبّان شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك**، د.ط، 3/315. الأُشْمُونِي، أبو الحسن نور الدّين عليّ بن محمّد بن عيسى الشّافعيّ، **شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك**، تحقيق: حسن حمد، ط1، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1998)، 2/3.

(4) الزّجّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السّريّ بن سهل، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شليّ، (بيروت، عالم الكتب، ط1، 1988)، 334/2.

(5) ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ط1، 4/ 186.

(6) سيبويه، **الكتاب**، ط3، 3/ 514 – 515.

(7) مرجع سابق، سيبويه، **الكتاب**، ط3، 3/ 515.

ISSN: 2462-2508

النون الشديدة ولا الخفيفة في الجزاء حتى يصلوها ب (إما) من التخيير؛ ليُعلم به تفرقة بينهما"[1].

وذكر ابن يعيش ذلك في شرحه بقوله: "إنما دخلت النون حيث دخلت ما (و) أما مشبهة باللام في لتفعلن، ووجه الشبه بينهما أنها حرف للتأكيد"[2].

وذهب الزجاج إلى أنّ التوكيد بعد (ما) واجب حيث يقول: "لم لزمت النون فعل الشرط مع إن إذا لحقتها (ما) دون سائر أخواتها؟ وهلا لزمت سائر فعل الشرط، إذا أدخلت على حرف المجازاة (ما) كما لزمته مع (إن)؟ الجواب في ذلك: أن النون لم تلحق الشروط مع سائر حروف الجزاء كما لحقت مع (إن)؛ لاختلاف موضعي (ما) المؤكدة، وذلك أنه استقبح أن يؤكد الحرف، ولا يؤكد الفعل، وله من الرتبة والمزيّة على الحرف ما للاسم على الفعل، فما أكد الحرف والحرف أشد تمكنا منه قبح ترك تأكيده مع تأكيد الحرف، وليس سائر الحروف إن في هذا الموضع"[3].

ومن النحاة من يرى أنّ التوكيد بعد إن واجب ولا يحذف إلا في الشعر ومنهم ابن يعيش وأبو حيان النحوي والسيوطي حيث ذكرابن يعيش: "وقد اختلفوا في النون مع (إما) هذه هل تقع لازمة أولا؟ فذهب المبرد إلى أنها لازمة ولا تحذف إلا في الشعر تشبيها بالأمر والنهي"[4].

وذكر ذلك السيوطي أيضا مستشهداً ببيت من الشعر حيث يقول: "إنها لازمة لا يجوز حذفها إلا في الضرورة" كقوله: إما ترى رأسي تغير لونه شمَطًا فأصبحَ كالثغُام الممحلِ[5]. وذكر أبو علي الفارسي أنه لا يلزم التوكيد في هذا الموضع[6]. والخلاصة أنّ توكيد الفعل المضارع إذا كان ب (إن) المؤكدة ب (ما) قريب من الواجب، وعلى ذلك معظم النحاة، وإن قال بعضهم بالوجوب كالزجاج والمنع كالفارسي.

توسع النحاة توسعًا كبيرًا في الحديث عن توكيد الفعل المضارع بالنون بعد إمّا، إلّا أنّ الباحث لم يجد أي شاهد على استعمال الفعل المضارع المبني مؤكدًا بالنون بعد إمّا في أبيات ديوان المفضّليات، وهنا نلحظ توسع الصورة النظرية لهذه المسألة في كتب النحو، مع قلة استعمالها في الجانب التطبيقي، ولكن الباحث لاحظ أن الفعل المضارع المبني لاتصاله بنون النسوة بعد (إمّا) قد ورد عليه شاهد واحد في الديوان؛ علمًا أنّه من الملاحظ أنّ النحاة لم يتوسعوا في الحديث عن الفعل المضارع المبني على السكون؛ لاتصاله

(1) الفراء، أبو زكريا يحي بن زياد بن منظور الديلمي، **معاني القران**، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي نجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، (القاهرة، دار المصرية للتأليف والترجمة، ط1، د.ت) 1/ 414.

(2) ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ط1، 41/9.

(3) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن سرى بن سهل، **إعراب القرآن**، تحقيق: إبراهيم الإبياري، (القاهرة، دار الكتب المصرية، ط1، 1420هـ)، 606/2.

(4) ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ط1، 41/9.

(5) البيت من الكامل لحسان بن ثابت، انظر: ابن ثابت، حسان، **ديوان حسان بن ثابت**، تحقيق: عبد مهنا، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 1994) ص 184. البغداديّ، عبد القادر بن عمر، **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، (القاهرة، مكتبة الخانجيّ، ط4، 1997)، 248/11.

(6) ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ط1، 41/9. الصّبّان، **حاشية الصّبّان شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك**، د.ط، 319/3.

ISSN: 2462-2508

بنون النسوة إذا وقع بعد إمّا، بالرغم من وجود شاهد على ذلك.

ج. الموضع الثالث: أن يكون توكيد الفعل المضارع بالنون كثيراً:

ويكون توكيد الفعل المضارع بالنون كثيرا إذا وقع بعد طلب كالأمر والنهي والعرض والتمني والتحضيض والاستفهام والدعاء[1]، يقول سيبويه: "ومن مواضعها النون غير الواجبة التي تكون بعد الاستفهام؛ وذلك لأنك تريد أعلمني إذا استفهمت وهي أفعال غير واجبة، فصارت بمنزلة أفعال الأمر والنهي، فإن شئت أقحمت النون، وإن شئت تركتها، كما فعلت ذلك في الأمر والنهي[2]، فالاستفهام هنا يشبه الأمر في معناه، ويرى الزمخشري أن الاستفهام يشبه الأمر لأن معناه أخبرني[3]. وأورد سيبويه أنّ التحضيض والعرض والتمني بقوله :"وزعم يونس أنك تقول :هلا تقولن وإلا تقولن، وهذا أقرب لأنك تعرض، فكأنك قلت: افعل؛ لأنه استفهام فيه معنى العرض، ومثل ذلك: لولا تقولن لأنك تعرض"[4].

ورد الفعل المضارع المبني مؤكدًا بالنون وفقًا لهذا الموضع في تسع شواهد، حيث وردت ثلاث شواهد على توكيد الفعل المضارع بالنون بعد استفهام، وست شواهد بعد نهي، وقد خلا الديوان من شواهد على وقوع الفعل المضارع المبني مؤكدًا بالنون بعد أمر أو دعاء أو تحضيض، مع أن النحاة ذهبوا إلى أن هذا الموضع من الكثير.

د. الموضع الرابع: أن يكون توكيد الفعل المضارع بالنون قليلاً[5]:

1- بعد لا النافية: حيث لا يجيز جمهور النحاة دخول نون التوكيد على الفعل المضارع بعد لا النافية وما جاء من على ذلك شواهد وأدلة يعدونه ضرورة ونادرا[6].

وقد اختلفوا في تأويل قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ ﴾(الأنفال: 25). وقد أجاز ابن جني دخول نون التوكيد على الفعل المضارع المسبوق بنفي وعده شبيها بالنهي[7].

2- بعد ما الزائدة المسبوقة بإن: وقد ذكر سيبويه ذلك في كتابه[8].

3- بعد حروف الجزاء التي وقعت (ما) بينها وبين الفعل مثل أينما وحيثما:

يقول سيبويه: "ومن مواضعها حروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل ما للتوكيد، وذلك لأنهم شبهوا ما باللام

(1) ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، د.ط، 99/4. الصّبّان، **حاشية الصّبّان شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك**، د.ط، 3/ 315.

(2) سيبويه، **الكتاب**، ط3، 513/3.

(3) ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ط1،185/4.

(4) سيبويه، **الكتاب**، ط3، 3 / 514.

(5) ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، د.ط، 2/ 102.

(6) أبو حيّان الأندلسيّ، أثير الدّين محمّد بن يوسف بن عليّ بن يوسف، **ارتشاف الضّرَب من لسان العرب**، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمّد، ط1، (القاهرة، مكتبة الخانجيّ، ط1، 14181998)، 2 / 656–657.

(7) أبو حيّان الأندلسيّ، **ارتشاف الضّرَب من لسان العرب**، ط1، 657/2.

(8) سيبويه، **الكتاب**، ط3، 516/3.

ISSN: 2462-2508

التي في لتفعلنّ، لما وقع التوكيد قبل الفعل ألزموا النون آخره كما ألزموا هذه اللام"[1]. وإن شئت لم تقحم النون كما أنك إن شئت لم تجيء بها[2]، ويرى ابن يعيش أن التوكيد هنا قريب من الواجب تشبيها لها بلام القسم المؤكدة[3].

4- بعد (لم، لن، لما):

ذهب ابن مالك وابن هشام أن التوكيد بالنون بعد (لم) يعد أقل أنواع التوكيد[4].

ويلاحظ وجود شاهد واحد على هذا الموضع، وهو ما يؤكد رأي المجوزين لتوكيد الفعل المضارع بالنون بعد لا النافية مع قلتهم، كما أن المنع ينسب لجمهور النحاة، ويُفهم من هذا السياق أنّ النحاة – رحمهم الله تعالى – يبنون النظريّة النحويّة على الشائع الكثير من الاستعمال، وأنّهم يميلون إلى تجنب الاحتجاج بما وردت عليه شواهد نادرة أو قليلة.

هـ. الموضع الخامس: امتناع توكيد الفعل المضارع بالنون الثقيلة:

1- امتناع توكيد الفعل المضارع إذا كان جوابا لفعل منفي:

ذهب سيبويه وجمهور النحويين إلى امتناع توكيد الفعل المضارع إذا كان جوابا للفعل المنفي؛ حيث قال سيبويه: "إذا حلفت على فعل منفي لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تحلف، وذلك قولك: والله لا أفعل"[5]، ومن ذلك قوله تعالى: ((قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ))(يوسف: 85) والشاهد عدم توكيد الفعل المضارع (تفتأ) لأنّه جواب لفعل منفي (تالله لا تفتأ).

2- امتناع توكيد الفعل المضارع بالنون إذا دل على الماضي أو الحال: يمتنع توكيد الفعل بالنون إذا كان يدل على الماضي أو الحال، ولم يدل على الاستقبال المسبوق بقسم.

3- امتناع التوكيد إذا كان المضارع مثبتا وجوابا لقسم ومستقبلا مفصولا بقد: حيث يمتنع توكيده بالنون، نحو: (والله لقد أذهب ولا يجوز أن يقال: والله لقد أذهبن)[6].

يرى النحاة امتناع توكيد الفعل المضارع إذا كان جوابًا لفعل منفي، وإذا دلّ على الماضي والحال وإذا كان جوابًا لقسم مفصولًا بقد، إلّا أنّ الباحث لم يقف على شواهد لهذه الحالات، وهو ما يؤكد توسع النظرية النحوية في بعض الأحيان، وعدم وجود شواهد عليها في الواقع الاستعمالي.

رابعاً: الأفعال الخمسة المسندة إلى نون التوكيد:

إذا أسندنا المضارع الصحيح الآخر إلى نون التوكيد حذفنا نون الرفع إن كان مرفوعا، ثم تحذف واو الجماعة؛ للتخلص من التقاء الساكنين، وأبقيت الضّمّة قبل نون

(1) مرجع سابق، سيبويه، **الكتاب**،ط3، 618/3.

(2) مرجع سابق، سيبويه، **الكتاب**، ط3، 514/3-515.

(3) ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ط1، 9/ 40.

(4) الزّمخشريّ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد، **الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل**، تحقيق: عادل أحمد، وعلي معوّض، وفتحي حجازيّ، (بيروت، دار الكتاب العربيّ، ط3، 1407هـ)، ط3، 1/ 448.

(5) سيبويه، **الكتاب**، ط3، 105/3.

(6) ابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ط1، 2/ 665.

ISSN: 2462-2508

التوكيد؛ وذلك للتفريق بين الواو والجمع، والأمر الآخر للدلالة على أن المحذوف هو الواو[1].

وقال سيبويه: "إذا كان فعل الجميع مرفوعا، ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع، وذلك قولك لتفعلُن ذاك ولتذهبُن؛ لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات، فحذفوها استثقالا"[2]، ومن ذلك قوله عز وجل: ((لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ))(الفتح: 27)، والشاهد حذف نون الرفع من الفعل المضارع (تدخلن) لتوالي الأمثال والأصل لتدخلونن فحذفت النون التي للرفع وأصبح التقاء ساكنين (واو الجماعة ونون التوكيد) فحذفت الواو وبقيت الضمة دليلا عليه.

أما إذا أسندنا النون إلى فعل الاثنين في الرفع؛ فإنّ نون الاثنين تحذف، ولم تحذف الألف[3]؛ حيث يقول سيبويه: "إذا كان فعل الاثنين مرفوعا، وأدخلت النون الثقيلة حذفت نون الاثنين لاجتماع النونات، ولم تحذف الألف لسكون النون؛ لأن الألف تكون قبل الساكن المدغم ولو أذهبتهما لم يعلم أنك تريد الاثنين"[4]، ومنه قوله تعالى: ((وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ))(يونس: 89)، والشاهد (ولا تتبعان) جاء الفعل مؤكدا بالنون، بعد ألف الاثنين، فحذفت النون؛ للتخلص من توالي الأمثال.

ومن خلال تتبع هذه الحالة في ديوان المفضّليات نجد شاهدًا واحدًا على هذه القاعدة، وقد جاءت هذه الحالة متوافقة مع ما ذهب إليه النحاة (ص 408 البيت 17)، حيث أُسند الفعل المضارع من الأفعال الخمسة مع حذف نون الرفع، ثم حذفت واو الجماعة للتخلص من التقاء الساكنين مع بقاء الضمة الدالة على الواو المحذوفة.

جدول (1): الفعل المضارع المبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة

الرقم	الفعل المضارع	رقم البيت	رقم القصيدة	رقم الصفحة
1	لتقرعنّ	26	1	31
2	ليأتينّ	45	9	54
3	فلأهدينّ	15	11	62
4	ينفعنّ	29	12	68
5	ينجينّك	11	61	254
6	تقولنّ	1	77	293
7	ليقسمنّ	7	79	298
8	تأتينّا	2	85	306
9	تشتمنّني	4	86	308
10	توعدنّي	5	86	308
11	تحسبنّا	7	87	311
12	فلأنعينّكم	3	107	363
13	لأهبطنّ	3	107	363

(1) انظر: الأستراباذيّ، **شرح الرّضيّ على الكافية لابن الحاجب**، د.ط، 496/4.

(2) سيبويه، **الكتاب**، ط3، 519/3.

(3) ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ط1، 37/9.

(4) سيبويه، **الكتاب**، ط3، 519/3.

ISSN: 2462-2508

الرقم	الفعل المضارع	رقم البيت	رقم القصيدة	رقم الصفحة
14	لأثأرنّ	5	107	364
15	تحرميّ	24	119	394
16	تلحقّني	14	120	398
17	لتلاومنّ	17	122	408

وقد ورد الفعل المضارع المبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في ديوان المفضّليات في سبعة عشر موضعاً كما هو موضح في جدول رقم (1).

خامساً: الفعل المضارع المبني لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة:

وقد ذكر له النحاة أحكاماً كثيرةً أيضاً، واختلفوا في ذلك، ومن ذلك:

أولاً: الخلاف في دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين، فيرى البصريون أنه لا يجوز أن تدخل نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين[1].

أما الكوفيون باستثناء الكسائي فقد أجازوا دخولها على فعل الاثنين وجماعة النسوة[2]. ولم يرد في ديوان المفضليات أي شاهد على دخولها على فعل الاثنين أو جماعة النسوة.

ثانياً: الوقف على نون التوكيد الخفيفة:

اختلف النحاة في الوقوف على نون التوكيد الخفيفة، فنون التوكيد الخفيفة ساكنة ولا بد أن يسبقها إحدى الحركات الثلاثة، وهي : الفتحة والضمة والكسرة، فإذا كانت قبلها فتحة ووقفت عليها قلبت ألفا كما أشار سيبويه: "اعلم أنه إذا كان الحرف الذي قبلها مفتوحا، ثم وقفت جعلت مكانها ألفا"[3]. وقد خالفه بعض النحاة في ذلك. إلّا أنه لم يرد أي شاهد على هذه القاعدة في ديوان المفضليات.

ثالثاً: حذف نون التوكيد الخفيفة:

وتحذف نون التوكيد الخفيفة عند التقاء الساكنين وهو قليل. وقد أشار ابن يعيش إلى هذه المسألة بقوله: "وربما حذفت في الشعر، وإن لم يكن بعدها ساكن على توهم الساكن فهي تحذف تخفيفا إذا كان حذفها لا يخل بالمعنى، وكانت الفتحة قبلها دليلا عليها"[4] .

ولم يجد الباحث أي شاهد على هذه المسألة التي ذكرها النحاة.

رابعاً: إعراب الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد:

ذهب النحاة إلى أن الأفعال الصحيحة المتصلة بنون التوكيد تبنى على الفتح وعللوا اختيار الفتحة لأنها أخف الحركات[5].

(1) أبوالبركات الأنباريّ، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين**، ط1، 2/ 652. الأستراباذيّ، **شرح الرّضيّ على الكافية لابن الحاجب**، د.ط، 4 /101. ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، د.ط، 4/ 99.

(2) أبوالبركات الأنباريّ، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين**، ط1، 2/ 650.

(3) سيبويه، **الكتاب**، ط3، 3/521.

(4) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: أحمد شمس الدين، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1998م)، 2/79.

(5) المبرد، **المقتضب**، ط2، 3 /19.

ISSN: 2462-2508

وقد ورد الفعل المضارع المبني لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في ديوان المفضّليات في ثمانية مواضع كما هو موضح في جدول رقم (2).

جدول (2): الفعل المضارع المبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة

الرقم	الفعل المضارع	رقم البيت	رقم القصيدة	رقم الصفحة
1	لتنقبن	39	21	118
2	لينتزعن	24	42	212
3	يرجعن	1	53	236
4	تفرحن	48	67	270
5	لتسئلن	1	107	363
6	يكونن	5	115	383
7	تفسدن	6	123	409
8	تهيننه	10	123	410

المبحث الثاني:

بناء الفعل المضارع على السكون لاتصاله بنون النسوة

ونون النسوة هي إحدى ضمائر الرفع المتصلة التي تلحق أواخر الأفعال الصادرة إلى جماعة الإناث، وتكون مفتوحة ساكن ما قبلها، وذهب جمهور النحاة إلى أن نون النسوة اسم، إلا أنّ المازني يرى أنها حرف وبذلك خالف جمهور النحاة[1]. وقد درس النحاة – رحمهم الله تعالى – تحت هذا المبحث مسائل متعددة منها:

أولاً: اختلافهم في بناء المضارع المتصل بنون النسوة:

ذهب جمهور النحاة إلى أن الفعل المضارع يبنى على السكون إذا اتصل بنون النسوة، وقد خالف ذلك بعض النحاة؛ فهم يرون أن الأفعال المتصلة بنون النسوة أفعال معربة.

وقد ذهب النحاة إلى أن الفعل المضارع يبنى على السكون عند اتصاله بنون النسوة لأسباب ثلاثة وهي:

1-الحمل على الماضي؛ وذلك لأن المضارع والماضي يتشابهان في أصالة السكون وعروض الحركة.

2- نقصان شبهه بالاسم؛ لأنّ النون من خصائص الأفعال.

3-أن النون فاعل وهي جزء من فعله[2]، ويعلله الصبان في شرحه بقوله[3]: وهذا تعليل للحمل على الماضي في كون الآخر لفظا لا في البناء على السكون كما عرفت، وهما أي المضارع والماضي مستويان في أصالة السكون وعروض الحركة لما مر من أنّ الأصل الأصيل في الأفعال البناء، وفي المبني السكون، فإن قلت: إذا كان الماضي والمضارع مستويين في أصالة السكون فلا معنى لحمل المضارع على الماضي، قلت: المراد بالاستواء الاشتراك، ولو مع التفاوت في القوة، ولما خرج المضارع عن أصله وأعرب ضعفت

(1) ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن عبد الله الأنصاريّ، **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، (بيروت، المكتبة العصريّة، ط1، 1999)، 4/ 284.

(2) السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ط1، 73/1.

(3) الصّبّان، **حاشية الصّبّان شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك**، د.ط، 63/1.

ISSN: 2462-2508

أصالة السكون فيه؛ فحمل على الماضي الذي لم يخرج فلم تضعف أصالة السكون فيه.

وذهب ابن درستويه والسهيلي إلى أنّ الأفعال المتصلة بنون الإناث معربة، والإعراب عندهم مقدر منع من ظهورها ما عرض فيه من الشبه بالماضي(1).

وذهب النحاة إلى أن الفعل المضارع المسبوق بناصب أو جازم واتصلت به نون النسوة فعندها لا تحذف منه النون؛ لأنها علامة إعراب، ولم تظهر التأنيث في الفعل؛ لأنه لو سقطت النون لاشتبه بالمذكر، مثل : تعفون ويرمين فجمع المؤنث في المضارع على حالة واحدة في الرفع والنصب والجزم، فلا تحذف نون النسوة في جميع الأحوال؛ لأنها بمثابة الشيء الواحد في جماعة الإناث، وحتى يتم التفريق بين إسنادها للأفعال الخمسة، أو لجماعة النساء(2).

ويعلل الفراء ملازمة نون النسوة للفعل المضارع المسند إليها في جميع الأحوال، بأنك لو أسقطت نون جمع الإناث من الفعل المضارع، للنصب أو الجزم لم يستبن لهن تأنيث، وليس حال النون في الأفعال الخمسة هكذا. حيث يقول "وإنما قال تعالى: ((إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ))(البقرة: 237) بالنون لأنه فعل النسوة، وفعل النسوة بالنون في كل حال يقال: يضربن ولم يضربنَ، لأنك لو أسقطت النون منهن للنصب أو الجزم لم يستبن لهن تأنيث، وإنما قالت العرب أن يعفوا (للقوم، ولن يعفوا للرجلين لأنهم زادوا للاثنين في الفعل ألفا ونونا، فإذا أسقطوا نون الاثنين للجزم أو النصب دلّت الألف على الاثنين وكذلك (واو) يفعلون تدل على الجمع إذا أسقطت النون جزما أو نصبا(3).

ومن الملاحظ هنا أن هذا الخلاف لا يظهر أثره في الاستعمال، ويبقى خلاف النحاة في مثل هذه القضايا خلافًا نظريًا، ومعظم ما استندوا عليه في خلافاتهم أدلّة منطقية محضة، لا تفيد في جانب الاستعمال، وتخرج عن الهدف الذي وضع علم النحو من أجله من تصحيح وتقويم للنطق والكتابة، وتبقى مثل هذه الخلافات في باب النظرية النحوية والمنهج الذي سار عليه النحاة في تأصيلهم لقضايا النحو العربي.

ثانياً: حذف نون النسوة عند التقائها بنون الوقاية:

ذهب سيبويه وابن هشام وابن مالك إلى أن نون الإناث تحذف من الفعل؛ إذا اتصلت به نون الوقاية. وعند سيبويه فإن المحذوف النون الأولى، وهي نون الإناث التي للفاعل، وليس نون الوقاية؛ فقد عد هذا الحذف؛ أجل كراهية اجتماع ثلاث نونات؛ فحذفوها استثقالا لها، فالمحذوف عند سيبويه النون الأولى أي نون الإعراب(4).

(1) الصّبّان، **حاشية الصّبّان شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك**، د.ط، 1/ 73. الأزهري، **شرح التّصريح على التّوضيح**، ط1، 65/1. السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ط1، 92/1-93.

(2) السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ط1، 125/1.

(3) الفراء، **معاني القران**، ط1، 155/1.

(4) الأستراباذيّ، **شرح الرّضيّ على الكافية لابن الحاجب**، د.ط، 2/ 52. ابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ط1، 519/4. سيبويه، **الكتاب**، ط3، 450/3.

ISSN: 2462-2508

خالفه معظم النحويين أن يكون الحذف للنون الأولى؛ لأن الفاعل لا يحذف أصـــلاً، وأن المحذوف عندهم هي نون الوقاية[1]، وهذا ما رجحه ابن جني[2]، وبهذا أخذ المبرد حيث يقول: "ولم يجز حذف الفاعل؛ لأن الفعل لا يكون إلا بفاعل"[3]. واختاره السيوطي حيث يقول: "لأنّ الأولى أن تكون ضـــمير فاعل فلا تحذف وهذا هو المختار عندي"[4].

وعلى الرغم من توســـع النحاة في الحديث عن حذف نون النســـوة عند التقائها بنون الوقاية، إلّا أنه من الملاحظ عدم ورود أي شاهد في ديوان المفضّليات على هذه الحالة.

ثالثاً: دخول نون النسوة على الأفعال المؤكدة بنون التوكيد الثقيلة:

ذهب النحاة إلى أنّ نون النسـوة لا تحذف إذا اجتمعت مع نون التوكيد الثقيلة، بل تبقى وتزاد ألف فاصـــلة بينها وبين نون التوكيد، فتقول: تضربنانّ بنون مشددة مكسورة قبلها ألف، قصـداً للتخفيف، وأيضـا لا تحذف الألف خشـية اللبس بالمفرد[5].

وأما نون التوكيد الخفيفة فلا يدخلها الألف، فلا نقول تضـــربنان بنون خفيفة، بل يجب وضـــعها بنون مشـــددة مكســورة، خلافا لرأي يونس وجماعة من النحاة الكوفيين؛ فإنهم يجيزون وقوع الخفيفة بعد الألف[6].

ولم يرد أي شاهد على هذه المسألة في ديوان المفضّليات.

جدول (3): الفعل المضـارع المبني على السـكون لاتصاله بنون النسوة

الرقم	الفعل المضارع	رقم البيت	رقم القصيدة	رقم الصفحة
1	يفلّقن	6	12	65
2	يقطعن	5	12	65
3	يطأن	13	12	66
4	يجرين	13	12	66
5	يبالين	6	14	73
6	ينتصينا	7	14	73
7	يحفلن	8	14	73
8	يُهنأن	26	15	79
9	يتقارضن	55	16	89
10	يتلهّين	58	16	89
11	يتزاورن	60	16	89

(1) السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ط1، 262/1.

(2) ابن جني، أبو الفتح عثمان، **المنصف لكتاب التصريف**، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، (القاهرة، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1960)، 2/ 338.

(3) المبرد، **المقتضب**، ط2، 157/1.

(4) السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ط1، 157/1.

(5) ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ط1، 99/2. المراديّ، **الجنى الدّاني في حروف المعاني**، ط1، 203. ابن السّرّاج، أبو بكر محمّد بن السّريّ بن سهل النّحويّ، **الأصول في النّحو**، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتليّ، (بيروت، مؤسّسة الرّسالة، ط3، 1996)، 92/2. الصّبّان، **حاشية الصّبّان شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك**، د.ط، 176/1. ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، د.ط، 103/4.

(6) ابن السراج، **الأصول في النحو**، ط3، 2/ 203.

ISSN: 2462-2508

الرقم	الفعل المضارع	رقم البيت	رقم القصيدة	رقم الصفحة
12	يُطاوعن	61	16	89
13	يفضلن	66	16	90
14	يفطرن	9	19	106
15	يأخذن	39	22	124
16	يجعلن	23	23	127
17	يطرن	8	25	133
18	يُنحزن	17	26	137
19	يتبعن	30	26	139
20	يدلحن	53	26	142
21	يختطفن	7	30	157
22	يراودن	13	30	158
23	يجذبن	10	34	171
24	يرعين	15	34	171
25	يقرّبن	44	38	185
26	يَلكن	44	38	185
27	يدّرعن	28	40	194
28	يهوين	28	40	194
29	يبلين	54	40	196
30	يختلين	57	40	197
31	فيغبقن	20	41	206
32	يصبحن	20	41	206
33	يرمين	26	44	219

الرقم	الفعل المضارع	رقم البيت	رقم القصيدة	رقم الصفحة
34	ينطقن	27	44	219
35	ينطقن	28	44	219
36	يرحن	6	46	223
37	ينظرن	5	48	228
38	يحضرن	3	50	231
39	يهدّلن	5	50	231
40	يبالين	7	50	232
41	يعوجن	7	50	232
42	يستفدن	17	54	239
43	يخلن	2	56	244
44	يتعفّين	1	57	247
45	يلذن	4	60	252
46	يذكّرن	42	67	270
47	يدعنك	49	67	270
48	يأخذن	5	70	275
49	ينهتن	14	75	285
50	يشبّهن	8	76	288
51	يرجعن	17	76	289
52	يبتدرن	14	77	294
53	يغتلين	4	79	297
54	يحملن	9	91	319
55	يبارين	32	97	337

ISSN: 2462-2508

الرقم	الفعل المضارع	رقم البيت	رقم القصيدة	رقم الصفحة
56	يفلّجن	8	98	339
57	يخرجن	12	99	347
58	يرعين	11	111	371
59	يقصرن	11	111	371
60	يطّرحن	9	114	380
61	يردن	10	119	392
62	يحملن	6	120	397
63	يعتلجن	20	126	423
64	ينهشنه	43	126	426

وقد ورد الفعل المضارع مبنياً على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة في أربعة وستين موضعاً في ديوان المفضّليات، كما هو موضح في جدول رقم (3).

الخاتمة

1- ورد الفعل المضارع في ديوان المفضليات مبنيا على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد في ديوان المفضليات في خمسة وعشرين موضعا، منها سبع عشرة حالة لاتصاله بالنون الثقيلة، وثماني حالات لاتصاله بالنون الخفيفة.

2- ورد الفعل المضارع في ديوان المفضليات مبنيا على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة في أربعة وستين موضعًا.

3- يُلاحظ من الدراسة أنّ مجموعة كبيرة من القواعد النحوية التي قررها النحاة لم يرد عليها شواهد في ديوان المفضليات؛ مما يؤكد توسع النحاة في النظرية النحوية.

4- يظهر من الدراسة ورود شواهد على أنماط استعمالية للفعل المضارع المبني لم يجوزها النحاة في نظريتهم النحوية أو اختلفوا في جوازها، ولعل السبب في ذلك؛ أن النحاة اعتمدوا على الأنماط الشائعة في الاستعمال، ولم يقيسوا ويقعّدوا وفقا للنادر والقليل، ويمكن الإفادة من المناهج الحديثة مثل المنهج الإحصائي للتفريق بين الشائع والنادر والقليل وضبط هذه المصطلحات بصورة منهجية واضحة؛ استكمالا للجهود الكبيرة التي بذلها النحاة القدماء – رحمهم الله تعالى –.

5- يظهر من خلال الدراسة أن العلماء توسعوا في اختلافاتهم في بعض المسائل؛ إلا أن هذا الخلاف لا يظهر أثره في الاستعمال، ويبقى خلاف النحاة في مثل هذه القضايا خلافًا نظريًا، ومعظم ما استندوا عليه في خلافاتهم أدلّة منطقية محضة، لا تفيد في جانب الاستعمال، وتخرج أحيانا عن الهدف الذي وضع علم النحو من أجله من تصحيح وتقويم للنطق والكتابة، وتبقى مثل هذه الخلافات في باب النظرية النحوية ولها مكانتها منهجياً في تأصيل قضايا النحو العربي، ولكن يمكننا التخفف منها في تدريس النحو العربي لغير المتخصصين؛ تيسيرا لتعلم هذا العلم الجليل.

ISSN: 2462-2508

المصادر والمراجع

1. الأزهريّ، زين الدّين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمّد الجرجاويّ المصريّ، ويُعرف بالوقّاد، **شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو**، ط1، (لبنان: دار الكتب العلميّة، ط1، 2000).

2. الأستراباذيّ، رضيّ الدّين محمّد بن الحسن النّحويّ، **شرح الرّضيّ على الكافية لابن الحاجب**، تحقيق: أ. د. يوسف حسن عمر، (ليبيا، جامعة قار يونس، د.ط، 1395هـ/1975م).

3. الأُشْمُوني، أبو الحسن نور الدّين عليّ بن محمّد بن عيسى الشّافعيّ، **شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك**، تحقيق: حسن حمد، ط1، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1998).

4. البركات الأنباريّ، كمال الدّين عبد الرّحمن بن محمّد الأنصاريّ، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين: البصريّين والكوفيّين**، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، ط1، (لبنان: المكتبة العصريّة، ط1، 2007).

5. البغداديّ، عبد القادر بن عمر، **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، (القاهرة، مكتبة الخانجيّ، ط4، 1997).

6. ابن ثابت، حسان، ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: عبد مهنا، ط2، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 1994).

7. ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف لكتاب التصريف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، (القاهرة، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1960).

8. أبو حيّان الأندلسيّ، أثير الدّين محمّد بن يوسف بن عليّ بن يوسف، **ارتشاف الضّرَب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمّد، ط1، (القاهرة، مكتبة الخانجيّ، ط1، 14181998).

9. الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة، **حاشية الدسوقي**، (القاهرة، دار السلام، ط1، 2002).

10. الرفوع، عاطف، **الاحتجاج بشعر امرئ القيس في النحو العربي: دراسة نحوية تحليلية**، (عمّان، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2012).

11. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن سرى بن سهل، **إعراب القرآن**، تحقيق: إبراهيم الإبياري، ط1، (القاهرة، دار الكتب المصرية، ط1، 1420هـ)

12. الزّركشيّ، أبو عبد الله بدر الدّين محمّد بن عبد الله بن بهادر، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، (بيروت، دار الجيل، ط1، 1988).

13. الزّمخشريّ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد، **الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل**، تحقيق: عادل أحمد، وعلي معوّض، وفتحي حجازيّ، (بيروت، دار الكتاب العربيّ، ط3، 1407هـ).

ISSN: 2462-2508

14. ابن السّرّاج، أبو بكر محمّد بن السّريّ بن سهل النّحويّ، الأصول في النّحو، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتليّ، (بيروت، مؤسّسة الرّسالة، ط3، 1996).

15. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، (القاهرة، مكتبة الخانجيّ، ط3، 1988م).

16. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط1، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1998م).

17. الصّبّان، أبو العرفان محمّد بن عليّ الشّافعيّ، **حاشية الصّبّان شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك ومعه شرح شواهد العينيّ**، (القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، د.ط، 1990).

18. الضبّي ، المفضل بن محمد بن يعلى، **المفضليّات** ، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر ، و عبد السلام محمد هارون ،ط6،(بيروت – لبنان، د.ت).

19. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن منظور الديملي، **معاني القران**، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وحمد علي نجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، (القاهرة، دار المصرية للتأليف والترجمة، ط1، (د.ت)

20.ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدّين محمّد بن عبد الله الطّائيّ الجيانيّ، **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: د. عبد الرّحمن السّيّد، ود. محمّد بدوي المختون، (د.م، هجر للطّباعة والنّشر والتّوزيع والإعلان، ط1، 1990).

21. المبرّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، ط2، (القاهرة، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة، ط2، 1994).

22. المراديّ، أبو محمّد بدر الدّين حسن بن قاسم بن عبد الله المصريّ المالكيّ، **الجنى الدّاني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدّين قباوة، ومحمّد نديم فاضل، ط1، (بيروت: دار الكتب العلميّة، ط1، 1992).

23. هارون، عبد السلام، **معجم شواهد العربية**، ط3، (القاهرة، مكتبة الخانجي، ط3، 2002).

24.ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف الشّيخ محمّد البقاعيّ (بيروت، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع،، د.ط، 1994م).

25.ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن عبد الله الأنصاريّ، **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، (بيروت، المكتبة العصريّة، ط1، 1999).

26.ابن يعيش، أبو البقاء موفّق الدّين يعيش بن عليّ بن يعيش بن أبي السّرايا محمّد بن عليّ الأسديّ الموصليّ، **شرح المفصل للزّمخشريّ**، تقديم: إميل بديع يعقوب (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 2001).